



كلمة

معالي السيد / أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

مؤتمر الاستعراض الإقليمي للهجرة الآمنة

والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

عبر الفيديو كونفرانس، 2021/2/24



السيد أنطونيو فيتورينو

منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة ومدير المنظمة

الدولية للهجرة،

السيدة رولا دشتي

وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم في هذا المؤتمر الأول الذي يعقد لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.. والذي يعد ثمرةً للتعاون بين الجهات العاملة في مجال الهجرة في المنطقة العربية... ويأتي تكميلاً لجهدٍ استمر منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة بمراكش بالمملكة المغربية في ديسمبر 2018... من خلال تنسيق وتواصل مستمر بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)... إلى جانب الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية.

والحقيقة أن الهجرة صارت قضيةً حاضرةً بقوة على الأجندة العالمية، ومؤثرةً ومحركة في السياسات والتفاعلات الداخلية للكثير من الدول والمجتمعات... وجميعنا يُتابع ما أفرزته من صعودٍ لحركات وتيارات سياسية خلال العقد الأخير.. بعد أن صارت الهجرة محلَّ جدلٍ



سياسي وثقافي -مشتعلٍ أحياناً كثيرة- داخل العديد من المجتمعات، شرقاً وغرباً.

وبالرغم من تجاوز أعداد المهاجرين في العالم اليوم عتبة 280 مليون.. إلا أن من المهم ملاحظة أن نسبتهم من سكان العالم لا تتجاوز 3.5%... وهذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً عبر الخمسين عاماً الأخيرة.. ويُشير ذلك بوضوح إلى أن مشكلات الهجرة وهمومها ليست انعكاساً لتزايد أعداد المهاجرين في المطلق، بل لما صارت تطرحه الهجرة من قضايا سياسية واجتماعية وثقافية داخل المجتمعات المُستقبلة للمهاجرين.

ولا شك أن الهجرة تخلق مُعضلاتٍ وتحدياتٍ قد لا يكون من السهل على المجتمعات التعامل معها ومعالجتها.. مثل مدى استيعاب المهاجرين في بلد الاستقبال أو دمجهم ثقافياً واجتماعياً.. ومدى شعور أهل البلد الأصليين بالتهديد.. سواء التهديد الاقتصادي المتعلق بالوظائف والأجور والمزايا الاجتماعية.. أو التهديد بتغيير نمط حياتهم وصورة مجتمعهم كما عهدوها.. وهذه القضايا كلها تجعل من الهجرة في أحيانٍ كثيرة قضيةً سياسيةً ملتهبة.. بل كثيراً ما تُصبح قضية الهجرة وسيلةً سهلةً للتعبئة والتحشيد وراء برامج حزبية وحركات سياسية.. كما شهدنا -ونشهد- في الولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية.

وليست المنطقة العربية ببعيدة عن قضايا الهجرة بأي حال.. فهي منطقة إرسالٍ واستقبالٍ في آنٍ معاً... وقد قُدر عدد المهاجرين الذين



استضافتهم المنطقة في عام 2019 بأكثر من 40 مليون مهاجر.. بينما قدر عدد المهاجرين من المنطقة بنحو 31 مليون... أي أن المنطقة العربية، وفي المجمل، تستقبل من المهاجرين الأجانب أكثر مما تُرسل من أبنائها.. وهو ما يُخالف الانطباع السائد.

وتختلف حالة الهجرة بين البلدان العربية... وتتنوع بين بلدانها من دولٍ مَصْدَرٍ وعبورٍ ومَقْصِدٍ نهائي.. وثمة دولٌ تجمع بين أكثر من حالة من هذه الحالات.. وفضلاً عن ذلك فإن بعض البلدان العربية تُعد نقاطاً مهمة للعبور على طرق الهجرة غير النظامية.. وبخاصة دول شمال إفريقيا المُطلّة على البحر المتوسط، والتي تُعد معبراً أساسياً إلى أوروبا.. ومن أسفٍ أن الظروف الاستثنائية التي شهدتها المنطقة خلال العقد المنصرم قد أدت إلى تصاعد ظاهرة الهجرة غير النظامية، فضلاً عن تزايد أعداد اللاجئين والنازحين سواء في بلدان المنطقة، أو إلى دولٍ مجاورة.

ولا شك أن تباين حالة الهجرة في المنطقة على هذا النحو يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين الدول العربية.. بحسب الظروف والتحديات التي تواجهها كل دولة.. والحاصل أن الاتفاق العالمي للهجرة -وهذه نقطة مهمة يتعين الالتفات لها والتأكيد عليها- قد راعى وجود مثل هذه الاختلافات.. فأكد على مبدأ "السيادة الوطنية".. وحق الدول الأصيل في تحديد سياساتها الوطنية الخاصة بالهجرة.. وحقها الثابت في إدارة الهجرة القادمة إليها بالصورة التي تتفق مع أولوياتها وأوضاعها.



السيدات والسادة..

إن المنطقة العربية تولى اهتماماً كبيراً للاتفاق العالمي للهجرة.. إذ صوتت لاعتماده عشرون دولةً عربيةً.. وتتخذ دول المنطقة منطلقاً إسترشادياً مهماً في صياغة سياسات الهجرة الخاصة بها.. وعلى الرغم من الطبيعة غير المُلزِمة للاتفاق العالمي للهجرة.. فإن استجابة الدول العربية له لافتة وتبعث على الفخر.. فقد قامت 13 دولة عربية حتى الآن بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية.. لاستعراض التقدم المحرز من جانبها في تنفيذ الاتفاق.. وهو أمرٌ يدعو للتفاؤل.. كما يعكس ادراكاً سليماً من الجانب العربي لمقاصد الاتفاق العالمي وروحيته العامة.. فليس الهدفُ من وراء الاتفاق اجبارَ الدولِ على سياساتٍ بعينها، ولكن تعزيزَ التعاونِ والتنسيقِ بين الدولِ في التعاملِ مع ظاهرةٍ هي بطبيعتها عابرةٌ للحدود، ومتجاوزةٌ للدول.

إن الأمانة العامة قد بذلت جهداً متواصلاً منذ بداية المشاورات التي سبقت التوصل إلى الاتفاق العالمي للهجرة.. وذلك عبر آليات التعاون والتنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية المختلفة المعنية بالهجرة.. وهي تعمل بصورةٍ مستمرة على تقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، وإطلاعها على آخر مستجدات تنفيذ الاتفاق.. وبما يتفق مع الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة والذي يتعلق بتعزيز التعاون الدولي.

إن لدي اقتناعاً كبيراً بإمكانية تحسين الأداء في معالجة ظاهرة الهجرة عبر تبادل الخبرات والتجارب، والتعلم من الأخطاء والمشكلات..



وقد سجلت الدول العربية في الفترة الأخيرة تقدماً واضحاً على صعيد إصلاح وتحسين النُظم والقوانين المتعلقة بالعمالة المهاجرة.. ولا يفوتني في هذا المقام أن أُثني على الخطوات المهمة التي اتخذتها بعض الدول العربية مؤخراً نحو إلغاء نظام الكفيل وتحسين بيئة العمل وتطوير الإطار القانوني للعمالة المهاجرة.

السيدات والسادة..

إن الهجرة يُمكن أن تكون جسراً للتواصل والنمو الاقتصادي.. فالمهاجرون طالما جلبوا معهم خبراتٍ جديدة وأضافوا للمجتمعات... وتشير بعض التقديرات إلى أن إطلاق حرية التنقل في العالم يؤدي إلى مضاعفة الناتج العالمي.. وتتحقق الاستفادة المثلى من الهجرة والمهاجرين في أي مجتمع بالوصول إلى نقطة توازن مناسبة بين كافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالظاهرة.. وهي نقطة توازن تختلف من مجتمع لآخر.. وتتطور أيضاً عبر الزمن.. ولا شك أن مؤتمر سيناكس مختلف هذه القضايا عبر جلساته المختلفة.. فتمنياتي بالنجاح لهذا المؤتمر الذي سيشكل اللبنة الأولى لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية... وأغتنم هذه المناسبة لحث الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية المُزمع عقده في 2022 بإذن الله.

شكراً لكم.